

ويعد في تحديد مفردات وقيمة التعويضات الثابتة التي تدخل في تسوية أوضاع هؤلاء الضباط بما هو مقرر بشأنها في تاريخ العمل بهذا القانون .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من ١٩٧٩/٥/٢٦
يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذي الحجة سنة ١٣٩٩ (٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٩)
أنور السادات

قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩

بتعديل أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتقرير بعض
الأحكام الخاصة بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكام قوانين
الإصلاح الزراعي

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتقرير
بعض الأحكام الخاصة بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكام قوانين
الإصلاح الزراعي النص الآتي :

استثناء من أحكام المادة (٣) من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالإصلاح الزراعي والمادة (٣) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ في
شأن تعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي والمادة (٢) من
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية
وما في حكمها والمادة (٦) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد
أقصى للملكية الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها يعد
بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكام أي من هذه القوانين ولولم تكن ثابتة
التاريخ قبل العمل به ، متى توافر الشرطان الآتيان :

١ - أن يكون المالك قد أثبت التصرف في الإقرار المقدم منه إلى
الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تنفيذاً لأحكام أي من هذه القوانين ،
أو كان المتصرف إليه قد أثبت التصرف في الإقرار المقدم منه إلى الهيئة العامة
للإصلاح الزراعي طبقاً لحكم المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣
المشار إليه ، أو أن يكون التصرف قد رفعت شأنه منازعة أمام اللجان
القضائية للإصلاح الزراعي حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

٢ - ألا تزيد مساحة الأرض موضوع كل تصرف على حده على
خمسة أفدنة .

قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن
شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن
شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة النص التالي :

مادة ١٤٩ - في حالة نقل أحد الضباط إلى جهة مدنية ينقل إلى
الدرجة أو الوظيفة المدنية المعادلة لرتبته العسكرية الأصلية وتحسب أقدميته
فيها من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية ما لم تكن الدرجة أو الوظيفة
المنقول إليها تعادل أكثر من رتبة عسكرية فتحدد أقدميته فيها من تاريخ
حصوله على أدنى الرتب العسكرية المعادلة لها ، ويجب ألا تقل أقدميته
في كلتا الحالتين عن أقدمية قرينة في المؤهل وتاريخ التخرج بالجهة
المنقول إليها ؛

ويعتبر الضابط منقولاً إلى الدرجة أو الوظيفة المدنية التالية للدرجة
أو الوظيفة المعادلة لرتبته العسكرية متى كان أحد أقرانه في المؤهل وتاريخ
التخرج بجهة الوظيفة المدنية قد رقى إليها وتحسب أقدميته فيها من تاريخ
ترقية قرينة إليها مع اعتبار بكالوريوس الكليات العسكرية معادلاً للدرجة
الأولى من المؤهلات الجامعية أو العالية ؛

ويجوز لرئيس الجمهورية بقرار منه نقل الضابط إلى الدرجة أو الوظيفة
المدنية المعادلة للرتبة التالية لرتبته العسكرية وتحسب أقدميته فيها من
تاريخ نقله ؛

ويتحدد أجر الضابط في الوظيفة المنقول إليها على أساس الرواتب
الأصلية التي كان يتقاضاها في الخدمة العسكرية مضافاً إليها التعويضات
الثابتة المقررة لرتبته العسكرية أو الأجر المقرر للوظيفة المنقول إليها
أيهما أكبر .

ويحتفظ الضابط المنقول بصفة شخصية بالفرق بين جملة ما كان مستحقاً
له بالوظيفة العسكرية من الرواتب الأصلية والتعويضات الثابتة
والتعويضات التي يصدر بتحديد قرار من وزير الدفاع وبين جملة ما هو
مقرر له بالوظيفة المدنية وذلك حتى يتم استنفاد هذا الفرق بالترقية
أو العلاوات أو التعويضات .

(المادة الثانية)

يسرى سيم الفقرة الرابعة من المادة (١٤٩) الوارد نصها بالمادة
الأولى من هذا القانون على الضباط السابق نقلهم إلى وظائف مدنية
وما زالوا مستمرين بالخدمة بها حتى تاريخ نشره وذلك دون صرف
أو محصيل أية فروق مالية من الماضي .